



obeikandi.com

موقف الدول

ظلت إنجلترا مشتركة مع فرنسا في موقفهما حيال مصر حتى حضور الأسطولين. وقد ظهر اشتراكهما في العمل فيما وقع من الأحداث السابقة، كوضع الراقبة الثانية ثم المظاهرة البحرية الأولى التي وقعت في أكتوبر سنة ١٨٨١، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي أدت إلى سقوط وزارة البارودي.. على أن إنجلترا قد اعتزرت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تفرد بالعمل تحقيقاً لأغراضها الاستعمارية.. ولم يخف اللورد جرانفيل هذه النية عن الحكومة الفرنسية فقد أبلغ الميسو دي فريسينيه رئيس وزراء فرنسا بما يأتى: "أنا كنا سعداء بالأمس إذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول إلى نتيجة مرضية، ولكن مع الأسف ليست هذه هي الحالة الآن".

وصرح السير أدوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ "أنه لا يعتبر نفسه مقيداً بالوسائل المنطقية على التساهل الواردة في مذكرة ٢٥ مايو"

ويدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الإنجليزي بظهور فعلى فيما بعث به أميرال الأسطول البريطاني إلى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ يبئها بأن المصريين ينشئون بطارية يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ يبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه إحدى بوارج الأسطول ويطلب إرسال بوارج أخرى، تجاه إحدى بوارج الأسطول ويطلب إرسال بوارج أخرى، فلبت الحكومة طلبه. ودل هذا العمل على نية إنجلترا احتلال مصر.

ورأى ميسو دي فريسينيه أنه يستطيع انقاد الموقف بدعاوة الدول إلى عقد

مؤتمر للنظر في المسألة المصرية، فعرض في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوربية الكبرى عقد هذا المؤتمر.. فلم تتردد إنجلترا في قبول هذه الفكرة، وبادر اللورد جرانفيل وزير خارجيتها بإعلان قبولها إذ كان يعتقد أن السياسة الإنجليزية لا يصعب عليها أن تتبع الحوادث التي تسود تدخلها المنفرد في مصر

الوفد العثماني الثاني

في أثناء استقالة وزارة البارودى أرسل الخديو توفيق برقية إلى السلطان ينبه فيها عن هياج الضباط، للنظر في المشكلة.. في اليوم الثاني من شهر يونيو سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمدًا عثمانياً سامياً للحضور إلى مصر، وعهد إليه برأسه وفد أرسله السلطان إلى مصر لمعالجة الحالة فيها. وكان هذا جوابها على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية، فقد كان ظنها أن حضور "مندوب شاهانى" يعني عن عقد وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر، أسطولها تمهدًا وتأييدًا لهذا التدخل، فإن الحكومة التركية توهمت أن مجرد إيفادها مندوباً سامياً كدرويش باشا يعيد وتهتم أن عدم اشتراكها في المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبرم أمراً في المسألة المصرية.

كان هذا هو الوفد العثماني الذي جاء مصر في أثناء الحوادث العرابية، والوفد الأول هو الذي حضر في شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة على نظامي باشا كما تقدم بيانه ويهمنا أن تقرر أن كلا الوفدين لم يحضر بنية خالصة نحو مصر، بل حضر للمظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا في القطر المصري، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع في فض الخلاف بين الخديو والجيش أو في إنقاذ مصر من مطامع إنجلترا.

جاء الوفد العثماني رأسه درويش باشا في الوقت الذي اكتمل فيه عدد البارج الإنجليزية والفرنسية في مياه الإسكندرية.. وقد كانت رؤية هذه البارج كافية لفهمه أن الموقف جد عصيب، وأن حضوره بعنقه مندويا عن السلطان يمكن أن يؤثر في الموقف بإزاء تلك المدافع الضخمة الفاغرة أفواها، وتلك العادات الحربية التي تنذر بالشر والدمار، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثماني عدته المظاهر الفارغة التي يحاط بها، ولا يهمه قبل كل شيء إلا الرشا والأموال التي يتطلع إليها.

كل ما فعلته تركيا إذ تجاه حضور الأسطولين الإنجليزي والفرنسي أن أوفدت درويش باشا المذكور، ثم أرسلت قبل وصوله إلى مصر تلغرافا في ٥ يونيو بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية في لندن الجنود المصرية تجرب التجهيزات والترميمات في حصنون الإسكندرية على نية تهديد الأسطولين الإنجليزي والفرنسي، وأن الباب العالى يطلب منعها إذا كانت جارية. ثم أردف ذلك بتلغراف آخر في اليوم التالي يستعجل الرد

وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية، إذ بنى على ما زعمه الأميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول. فكان ذلك السبب المنحل باعثا لتركيا على طلب الكف عن هذه التجهيزات. ورأى عرابي إزاء هذا الإلحاح أن يأمر بالكف عنها، وأرسل إلى الخديو كتابا بذلك في ٥ يونيو سنة ١٨٨٢ خلاصته أن هذه التجهيزات إنما هي ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها في أى وقت وأنها لم تكن لقصد شسيء، بل هي ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدها بدوام الترميم والإصلاح.

ونوه في النهاية إلى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الأمة المصرية وإزالة القلق الإنجليزي في المياه المصرية وإجرائه حركات ومناورات حربية داخل المياه وخارجها وأخذه مقاسات أعمق المياه واقتراب السفن الإنجليزية من الشواطئ أمام الاستحكامات، وأن هذه الإجراءات هي التي تعتبر تهديدات حقيقة، وهي التي هیجت أفكار الأمة المصرية وأحدثت الاضطراب، ومع ذلك فإنه حرر بوقف الترميمات المذكورة "رجاء عودة الدوناتمة الإنكليزية"، وقد وقفت فعلاً أعمال الترميم من ذلك الحين وأنك لترى في موقف تركيا حيال مصر إراجاً ظاهراً لها، فإن كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الإنجليز، السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالمحصون. وكان هذه الطلب تأييداً ظاهراً للسياسة الإنجليزية، ولم يكن إيفاد درويش باشا في هذا الموقف العصي إلا عملاً عقيماً لم تقد مصر منه شيئاً.

وصل درويش باشا إلى الإسكندرية يوم ٧ يونيو سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطاني "عز الدين"، يصبحه ابنه ومعه الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين إلى السلطان عبد الحميد وكيل الفراشة بالمدينة المنورة، وبعض الضباط والأمدورين.. ويبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصاً، وقد كان كلاً الفريقين يعمل على اجتذابه إلى ناحيته، وبذا هذا التراحم منذ وصول الوافد إلى الإسكندرية، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتي يصبحه حسن حلمي باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفي باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت.

وأرسل عرابي من ناحيته يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية، ووسم

الخلاف بين الرسولين في أثناء المقابلة. ولكن درويش باشا استقبل كلّهما بالبشاشة، ونزل وصحبه بسرى رأس التين. وفي اليوم التالي ركبوا قطارا خاصا أقلّهم إلى العاصمة، وقد عرجوا في الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد أحمد البدوى، يتبركون بزيارته.. ثم استأنفوا السفر إلى أن بلغوا العاصمة ونزلوا بسرى الجزيرة التي أعدت لإقامة لهم حتى تشهى مهمتهم، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا إلى سرى الإسماعيلية فقابلهم الخديو بالترحاب ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسرى الجزيرة، على أن الخديو لم يكتم عن درويش باشا استياءه من حسن مقابلته لمندوب عربى ومن لهجة الخطب حين قابله سرى الإسماعيلية.. فظاهر درويش باشا بأنه جاء لتشييد سلطة الخديو.

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا افريقيين المتخصصين (الخديو والعربين) أنه معه.. فمن مظاهر تأييده للعربين أنه طلب نحو مائى نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم وإخلاصهم للذات الشاهانية، وطلب لعرابى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى. فكان هذا علامه على رضاء الأستانة عنه وعن مسلكه، على أن درويش باشا قد انتهى إلى الانضمام علانى للخديو...!

وظهر تحول درويش باشا إلى جانب الخديو من نصحه لعرابى بالذهاب إلى الأستانة ليقابل السلطان، وأكى له أنه سيلقى منه كل رعاية وإكرام، وقد فطن عرابى إلى عواقب هذه النصيحة، وأنه قد لا يعود من الأستانة إذا هو ذهب إليها، فاعتذر للمشير العثمانى بأن الأمة لا تسمع له بمغادرة البلاد. والنصيحة وأن كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة، ولكننا نعتقد أن

رحيل عرابى فى تلك الأونة كان خيرا من بقائه فى مصر. ومهما تكن عواقب رحيله فإنها تهون إلى جانب ما حل بمصر ويعرابى ذاته من الكوارث بعد ذلك ..

ولكى نقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلاع عجزه عن معالجة الموقف، يكفى أن نذكر أنه لم يكدد يمضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الإسكندرية المشئومة وذلك في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢، فكانت أعلانا رهيبا ياخذف مهمة المندوب العثمانى، وقد حضر ضرب الإسكندرية يوم ١١ يوليه ثم انقلب إلى الاستانة في ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث.

بعد استقالة البارودى

كانت الحالة في أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى، فالوطنيون من جهة توقيعوا شررا مستطيرا من مجئ الأسطولين الإنجليزى والفرنسى، وأخذوا يتربون الحرب والقتال من ساعة إلى أخرى، والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب.. فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب المتطرفة، فمصدر الاضطراب هو في مجئ الأسطولين، لا في استقالة وزارة البارودى ذاتها، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث في البلاد حدثا لو وقعت في ظروف عادية..

فلو أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين في الإسكندرية لامكنا حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير، أما بإعادة وزارة البارودى ذاتها، أو بتأليف، وزارة أخرى تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر. ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية، إذ كان مجئهما مظهرا

للتهديد والوعيد.. . فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتا، ثم اضطر أن يعيد عرابي باشا إلى الحرية خوفاً من انقضاض الجيش على الحكومة، وبقيت الوزارات الأخرى شاغرة.

وأخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم إلى الإسكندرية، ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقرية منها، فغصت مدينة الإسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الأقاليم. وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج، لأن أحديتهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهلين إذا نشب الحرب بل قبل نشوئها، لأن مجرد وجود الأسطولين في مياه الإسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين إلى الحكومة المصرية وإصرارهما على إجابة مطالبهما.. كل ذلك كان رمز لاعتداء الدولتين الأوروبيتين على البلاد وإهانة الخواطير.

مذبحة الإسكندرية

في هذا الجو من اضطراب الخواطير وقعت الحادثة المعروفة بمذبحة الإسكندرية.. . ففى يوم الأحد ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر، وقع شجار بين أحد المالطيين من رعايا الإنجليز وأحد الأهلين يدعى "السيد العجان" .. كان المالطي هو البادئ فيه بالعدوان، فقد كان الوطاطنى صاحب حمار ركب المالطا وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متقدلاً من قهوة إلى أخرى، وانتهى طوافه إلى حانة "خماره" قريبة من قهوة الفزار بالقرب من مخفر اللبان بآخر شارع "السبع بنات" .. فطالبه الوطاطنى بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد، فجادله فى قلة الأجر. فما كان من المالطا إلا أن شهر سكيناً طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها.

وقع هذا الحادث في الزقاق الكائن خلف "قهوة القراز" ، فهرع رفاق القتيل إلى ذلك المكان ، ي يريدون أن يمسكوا المالطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلين من الأبواب والتواخذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح .. فشارت نفوس الجماهير تطلب الأوروبيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم في الطرقات أو في الدكاكين ويوسعونهم ضربا .. وكان سلاحهم في هذه المعركة العصى والهراوات ليس غير .

وانبث الدهماء في المدينة يستنفرون الناس للقتال ، ويقتلون من يلقونه من الإفرنج ضربا بالعصى والهراوات ، ونهبوا دكاكين شارع السبع بناة . وامتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الإبراهيمي وإلى شارع الهماميل وشارع محمودية وجهة الجمرك والمنشية وشارع الصبطية "رأس التين" وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوروبيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الإنجليزية والفرنسية ، وكان الأوروبيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من التواخذ على الأهلين ، فقتل من الجانبيين خلق كثير .

وإذا كان البادئ بالعدوان أحد الرعايا "المالطيين" وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالقرار إلى متزل يسكنه مواطنه ، فقد أرسل قسم اللبناني إلى المستر كوكسن قنصل إنجلترا في التغر لإيفاد أحد موظفي القنصلية لكي يخرج المعتدى من ذلك المتزل . فحضر المستر كوكسن بنفسه أثناء اشتداد الهياج ، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحاً بليغاً . وجروح أيضاً في ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل إيطاليا ، فكانت إصابة القنصل من مظاهر خطورة الحالة .

وكان عمر باشا لطفي محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رئاسة قومسيون تحقيق الجمرة بدار المحافظة، فأبلغه أحد موظفى الضبطية نبأ الشجار الذى وقع بين الوطنى والمالطى. وكان ذلك فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر، فأوقف حسین بك فهمى وكيل المحافظة إلى مكان الواقعه لفض الخلاف، ثم جاء بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجسمها، وأن السيد بك قدليل مأمور الضبطية مريض فى منزله. فذهب بنفسه إلى جهة الواقعه بشارع السابع بنات.

وهنالك أدرك خطورة الفتنة ورأى إزدحام الشارع بالمتجمهرين، فطالب من إسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالإسكندرية بإرسال المدد من الجنود لوقف الهياج.. فتبطأ الأميرلاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألائى الخامس الذى كان مرابطًا برأس التين والقائم مقام سليمان سامي داود قائد الألائى السادس الذى كان يباب شرقى فى إرساله داود قائد الألائى السادس الذى كان يباب شرقى فى إرساله الجندي، ولم يحضرروا إلا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس، فasad المدينة سكون رهيب، إذ لزم الناس بيته، وخللت الطرق من المارة، وانقضى الليل والناس فى وجى وفزع.

وبلغ عدد القتلى فى هذه الحادثة ٤٩ منهم ٣٨ من الأجانب والباقيون من الأهلين.

اجتماع القنصل بالاسكندرية

اجتمع القنصل مساء يوم الحادثة، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدارعة الإنجليزية "انفسبل"، وقد عهد إليهالأميرال سيمور أن ينوب

عن المستر كوكسن فى إدارة القنصلية عقب إصابته فى الحادثة. وحضر الاجتماع محافظ المدينة، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لإعادة النظام وتهيئة الخواطر، فصرح كبار ضباط الجيش بالإسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن.. على أن لا يتدخل الأسطولان فى الأمر، فطلب القنصل من قائدى الأسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة، ولكن بعض الزواف الإنجليزية شوهدت فى منتصف الليلقادمة من إحدى بوارج الأسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى.

وكان مجิئها تنفيذاً لتعليماتالأميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة "سوبرب" من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى، وأن ترسل بعض الزواف إلى البر لنقل النساء والأطفال إلى البارجة، فاعتراض الضباط على هذه الوسيلة، إذ رأوا فى حضور الزواف الإنجليزية إلى البر ما يدعى إلى هياج الجمهور والجنود، فوعد نائب القنصل البريطانى بإبعاد الزواف عن البر، وانقض الاجتماع الأول على ذلك.

وقع النبا في العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء، فأسف لها أسفًا عظيمًا.. ولما ذاعت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيو قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة. وكانت ضربة موجة إلى العرابيين، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمان قد أفلت من أيديهم، وأنها تتخذ حجة ضدتهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى إلى وزارة الخارجية وتعهد بكفالة الأمان والنظام.

وكانت هذه المذبحة نذيراً للعرايبيين بأن البلاد قادمة على خطر بكيء، إذ لم يكن خافياً أن السياسة الإنجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها تحقيقاً لأغراضها في مصر. ولكن العرايبيين لم يقدروا العواقب حقاً قدرها. وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاة الأمور في العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الأجانب وأموالهم في البلاد.

وقررت الحكومة مساء ١١ يونيو إيفاد لجنة إلى الإسكندرية للنظر في أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها.

وعقد الخديو اجتماعاً في سريري عابدين صباح يوم الاثنين ١٢ يونيو، حضره محمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب العثماني وقناصل فرنسا وإنجلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا والورسية الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم.. فجرت المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الإسكندرية، فاستقر الرأي على إعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التي تكفل إعادة الأمن إلى نصابه، وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم.

ومن أهم الضمانات امتناع عرايبي باشا لأوامر الخديو، فدعى عرايبي إلى حضور الاجتماع، وخطب في الأمر فأجاب بالقبول، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر، كالاجتماعات العامة وإنعقاد الجمعيات وإلقاء الخطاب ونشر المقالات المهيجة، وأبان أن في مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن وإقرار الراحة والطمأنينة، وتعهد الخديو بإصدار الأمور الكفيلة بتهيئة الخواطر. وقال درويش باشا أنه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية بأن يشتراك مع عرايبي في إنفاذها ويساركه المسئولية في هذا الصدد، فاكتفى وكلاء الدول ظاهراً بهذه العهود، وانقض الاجتماع.

وإنفاذًا لهذه العهود أصدر الخديو أمراً إلى عرابي باشا والإسكندرية والأقاليم بزيادة الدقة والسهر على الأمن العام.

وأصدر الخديو أمراً بهذا المعنى إلى المحافظين والمديرين، ونشر عرابى في ذلك اليوم أعلاناً بدعوة الجمهور إلى الأخلاق إلى السكينة والطمأنينة. وإذا أمراً آخر وجهه إلى قواد لاقرارات الأمن والراحة والنظام. وزادت الحكومة قوات الجيش في الإسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين، فائفنت إلية الآلائي الثاني والأي الرابع وعهدت بقيادتها إلى طيبة باشا عصمت الذي صار منذ ذلك الحين قومنداناً عاماً لقوات الجيش في الغرب.

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنبياء التي يتناقلها الأجانب مجتمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة في مصر.. وكانوا يتوقعون من أن لا يآخر أن تطلق السوارج الإنجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة، وأن قوات الدولتين لا تثبت أن تهاجم البلاد. وفي هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم إذا نشب الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلين.. ومن هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد، فأخذ القاطنومنهم بالإسكندرية يهاجرون منها بحراً، والأجانب في القاهرة والأقاليم يغدون إلى الإسكندرية للإقلاع منها إلى الخارج، وبذا رحيل الأوربيين عن البلاد في اليوم التالي لمذبح الإسكندرية، وكثرت جموعهم النازحة في الأيام التالية. ونزل المهاجرون منهم إلى السفن التي كانت راسية في الميناء يتظرون أن تقلع بهم.

ويبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيو سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف

مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين في الباخر والسفن الشراعية، ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً منهم في النزول إلى البحر، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وامتنعهم، وامتلاً الميناء بالسفن المقلة لهم، وظلت الهجرة مستمرة في الأيام التالية حتى بلغ عدد الراغلين لغاية يوم ١٨ يونيو . . . ٣٢ مهاجر ويبلغ عددهم ستين ألفاً قبيل ضرب الإسكندرية، فكان هذا السيل المتدافق نذيراً بما يتمحض عنه الجو من الأحداث الجسمية.

وما ساعد على تعاظيم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد، وأفضوا إليهم بأنهم يتوقعون حوادث أشد هولاً مذبحة ١١ يونيو، وأن الحرب وشيكة الواقع، فسارعوا إلى الهجرة. وأعدت كل دولة سفناً لنقل رعاياها، فهرب الفقراء والمعوزون إلى النزول إليها، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم في الباخر المعتادة، وتسلل الأوروبيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد إلا نفر قليل.

وزاد الناس شعوراً بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة إلى الإسكندرية، فقد اعتزم السفر إليها عقب حادثة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢، وحاجته تهدئة الخواطر فيها، وسافر إليها يوم الثلاثاء ١٣ يونيو، وودعه على المحطة عرابي باشا مراقبة أحوال القاهرة والشهر على الأمان العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكافية بمنع وقوع أي حادث، وصحبه في سفرة درويش باشا

المندوب العثماني

من المسئول عن المذبحة؟

لاشك أن حضور الأسطولين الإنجليزى والفرنسى هو السبب الأول لحوادث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطير وأوغر صدور المصريين على الأوروبيين عامة لما فى مجئهما من معنى التحدى والعدوان، كما أنه أغوى الأوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الأسطولين إنما جاءا لحماية لهم ولاذلال المصريين.

كتب الشيخ محمد عبده (الاستاذ الإمام) في هذا الصدد يقول:

"إن الحكومة الإنجليزية على عادتها في اخلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل، واستدبرت طالع الحق، واستقبلت وجه مطمئنها، واتخذت مجرد التغيير في بعض نظمات الحكومة الخديوية سبباً للمناولة، واندفعت لتسير مراكبها إلى مياه الإسكندرية تهديداً لحكومة الخديو وعدواناً عليه، ثم نفع بعض رجالها في أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالشغر حتى أودعوا فتنة هلك فيها المساكين قضاء لشهوة إنجليزية، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة في العدوان على الأراضي الخديوية، ولو أن بصيراً نظر إلى أحوال القطر المصري بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بدأءة الخلل في ذلك القطر من يوم ورود قبل ذلك من عموم الأمان ورواج الأعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده".

فالمسؤولية العامة تقع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية. أما المسؤولية الخاصة في وقوع المذبحة بالذات فتستطيع أن تتبينها من أن أول من أشعل الفتنة مالطي من رعايا بريطانيا وأخ خادم القنصل البريطاني، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات، والسياسة البريطانية هي التي استغلت

الحادثة وهولت فيها وجسمتها لتتدرب بها إلى التدخل المسلح في شؤون البلاد، وقد وصفها المسيو فريسينيه رئيس وزارة فرنسا في ذلك الحين وصفاً لمبالغة فيه ولا تهويل، إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التي تقع أحياناً في الشغور التي سكنها عدة أجناس، وشبهها بالفتنة التي حصلت قبل عام في مرسيليا بين العمال الإيطاليين والفرنسيين.

وزارة إسماعيل راغب باشا

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودي أولى من ٢٧ مايو.. فلما وقعت حوادث ١١ يونيو اتجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم وتضع حداً للفوضى التي استهدفت لها البلاد.

وكان الخديو قد بارح القاهرة ووصل إلى الإسكندرية عقب مذبحة ١١ يونيو كما أسلفنا، فسعى قنصلاً ألمانياً والنمسا لديه باتفاقهما مع مندوب تركيا للتقرير بين الخديو وعرابي وترغيبه في تأليف وزارة جديدة يبقى فيها عرابي وزيراً للحرية. فأخذ الخديو يستشير بعض رجال الدولة في أمر تأليف الوزارة الجديدة. فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمي باشا ثم عمر وغيرهم، وكلف كلاً منهم بتأليف الوزارة. فأبوا جمِيعاً لما كان بينهم وبين عرابي من الجفاء. وتدخل قنصلاً ألمانياً والنمسا ومندوب تركيا من جديد، واتصلوا بعرابي وتفاوضوا معه في هذا الشأن، واستقر رأيهما بعد استطلاع رأيه على النصح للخديو باختيار إسماعيل راغب باشا لتكشيل الوزارة. وعلى ذلك ألف راغب باشا الوزارة وفيها عرابي وزيراً للحرية كما كان ولو حسنت نيات إنجلترا لأمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور إلى نصابها وتزيل الآثار السيئة التي نجمت عن حوادث ١١ يونيو، فإن هذه الحوادث قد وقع مثلها في

بعض ثغور البلاد الأوربية دون أن يترتب عليه سلب استقلالها وانتهاك حقوقها. ولكن إنجلترا التي دبرت مذبحة الإسكندرية أبت ألا أن تستغلها دون نزاهة ولا هوادة حتى تصل إلى احتلال مصر، وكان من تدابيرها ألا تتمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر وإقرار الأمن في نصايه..

وأغلب الظن أنها لم تكن تبغى تأليف الوزارة لكي تبدو البلد فى حالة غير عادلة وتحتاج من ذلك ذريعة إلى التدخل فى شؤون البلد.. فلما تألفت قابتها السياسة الإنجليزية بالجفاء وعدم الثقة والغض من قدرتها على إعادة الأمان إلى أدوار ما ليت قنصل بريطانيا العام الإسكندرية يوم ٢٧ يونيو وأناب عنه المسر كارترایت الذي شهد ضرب الإسكندرية. وغادر المدينة أيضاً لمنسق القنصل البريطاني وأوعزت الحكومة البريطانية إلى السير أوكلن كولفن الرقيب المالي الإنجليزي بالإمتناع في حضور جلسات مجلس الوزراء. وهذه علائم ونذر تبيئ عما كانت تبيئه السياسة الإنجليزية من إثارة الحرب والقتال.

* * *